مع الصفات والصفات بعضها مع بعض فيمتنع التعدد اذ لا يكون بدون
التغاير فلا يلزم التعدد ولا التكثر ولا قدم الغير ولا تكثر القدماء
[illegible] وقال السعد
في تلخيص الجواب عن اصل الشبهة الاولى ان يقال المستحيل تعدد
ذوات قديمة متغايرة كانت افرادا لاذاتية وصفاتية لها وان لا يختلفا
على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هو واجبة
لا بغيرها بدليل ليس عينها ولا غيرها اعني ذات الله تعالى وتقدس
ويكون هذا مرادا من قال الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى
وصفاته يعني انها واجبة لذات الواجب واما في نفسها فهي ممكنة
ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجبا به
غير منفصل عنه فليس كل قديم الها حتى يلزم من وجود القدماء
وجود الالهة وكونه تعالى فاعلا بالاختيار عند القائل به انما
هو في غير صفاته على هذا القول لكن ينبغي ان يقال الله تعالى
قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدماء لئلا يوهم الوهم ان
كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الالوهية وصعوبة هذا
المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة الى نفي الصفات والكرامية الى
نفي قدمها والاشاعرة الى نفي غيريتها وعينيتها انتهى قال
امتادنا وهو جيد جدا لولا ما يوهمه اطلاق الامكان على صفاته
تعالى من الحدوث وقوله اعني ذات الله مما ارتكب المتكلمون
التعبير به لما خافوا من اطلاق الحقيقة عليه لانها مما اتركب
من الجنس والفصل ولم يثبا لوا مما قاله ابن برهان من امتناع اطلاق
الذات عليه تعالى لانها مؤنثة وهو يمتنع ان يطلق عليه شيء مما
يوهم التانيث وكانهم راوا ان ايهام الذات بعيد جدا خصوصا
وقد جا استعمالها لغير المونث كثيرا فقد اتضح لك ان مذهب
اهل السنة ان صفات الذات زائدة عليها قائمة بها لازمة لها لزوما
لا يقبل الانفكاك فهو حي بحياة عالم بعلم قادر بقدرة وهكذا وما
نفي المعتزلة الصفات الا هربا من تعدد القدماء ونحن نقول القديم
لذاته واحد وهو الذات المقدس وهذه صفات وجبت للذات لا بالذات

تبادر

والتعدد

والتعدد لا يكون في القديم لذاته والعنوان عرفا هما الموجودان اللذان يمكن انفكاك
احدهما عن الاخر بمكان او زمان او بوجود عدم فالغيرية تكون الموجودين
بحيث يتصور وجود احدهما بدون الاخر اي يمكن الانفكاك بينهما والعينية
هي الاتحاد في المفهوم بالتغاير اصلا فلا يكونان نقيضين بل يتصور
بينهما واسطة بان يكون الشيء بحيث لا يكون مفهوم مفهوم الاخر ولا يوجد
بدونه كالجزء مع الكل والصفة مع الذات العلية وبعض صفاتها مع بعض
ولما فرغ من مباحث الصفات شرع في مباحث تعلقاتها وما تتصف به
من تعدد واتحاد فقال اذا اردت الخوض في تعلق هذه الصفات بعد
الاحاطة بها فيجب عليك ان تعتقد انه تعالى ثبتت له قدرة ازلية
تضامن انه يصح لها ان تتعلق بكل ممكن وهو لغة ما لا يجب وجوده وعدمه
او ما لا يمتنع وجوده وعدمه لذاته فدخل ما لا يتاتى ايجاده من الممكنات
لكن لا بالنظر اليه ذاته بل بالنظر الى غيره كممكن تعلق علم الله تعالى بعدم
وقوعه كايمان ابي لهب مثلا وهو احد قولين في صحة تعلق القدرة الازلية
بالممتنع لتعلق العلم واستفيد خروج الواجب والمستحيل لان القدرة
صفة موثرة ومن لازم الاثر وجوده بعد عدم فما لا يقبل العدم اصلا
كالواجب لا يصح ان يكون اثرا لها والا لزم تحصيل الحاصل وما لا يقبل الوجود
اصلا كالمستحيل لا يصح ان يكون اثرا لها ايضا والا لزم قلب الحقيقة تصورة
المستحيل جائزا وكلاهما محال فلا عجز ولا قصور في عدم تعلق القدرة الازلية
بالواجب والمستحيل اذ ليسا من متعلقاتها بل لو تعلقت بهما لزم المحال
لانه يلزم على هذا التقدير الفاسد ان يجوز تعلقها باعدام نفسها بل
واعدام الذات العلية وباثبات الالوهية لمن لا يقبلها من الحوادث وبسلبها
عمن تجب له وهو مولانا جل وعز واي نقص وفساد اعظم من هذا والحصر
مستفاد من تقديم المعمول اعني قوله بممكن على عامله وهو تعلقت تعلقا
صلوحيا وهو التعلق القديم بمعنى انها في الازل صالحة للايجاد والاعدام على
وفق تعلق الارادة الازلية بهما فيما لا يزال وتعلقا تنجيزيا وهو التعلق الحادث
المقارن للتعلق الارادة بالحدوث كذا للاحال كون هذا الممكن الذي تعلقت به
بالفعل هي اي الممكن الذي به تعلقت بان لا يخرج عنها قد منه وهذا
اشارة الى عموم متعلق القدرة لجميع الممكنات ودليله قوله تعالى والله على كل شيء

عما تقدم من